



## الحجرف: الذكرى الثانية عشرة لتولي سمو الأمير مقاليد الحكم حدث تاريخي وعلامة فارقة

اعتبر النائب مبارك هيف الحجرف الذكرى الـ 12 لتولي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مقاليد الحكم حدثاً تاريخياً وعلامة فارقة في خارطة الكويت الحديثة، مؤكداً أن سموه استطاع من خلال خبرته السياسية وبعد أفضه الدبلوماسية ونظرة الاقتصادية أن ينقل الكويت نقلة نوعية سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً.

وأكد الحجرف أهمية الدور الكبير الذي يقوم به سموه على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، مشيداً بما حققته الكويت في ظل عهد سمو الأمير من إنجازات على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، لافتاً إلى أن حصول سموه على لقب «قائد الإنسانية» مصدر فخر واعتزاز لدى كل الشعب الكويتي. وقال أن سمو الأمير كان أول قائد عربي يتم تنويجه من الأمم

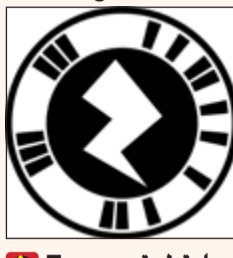
المتحدة قائداً للإنسانية، إذ لم يتأخر سموه في مد يد العون لكل المستضعفين العالم، لافتاً إلى دوره الكبير في محاولة راب تصنع البيت الخليجي فقد قام بجولات مكوكية لتقريب وجهات النظر بين الأشقاء، والحمد لله أنه استطاع عقد القمة الخليجية في موعدها في الكويت ولا تزال جهوده قائمة حتى يعيد للوحة الخليجية إلى سابق عهدها.



مبارك الحجرف

ثول مرة في الكويت

شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar

أكدت على أن يكون تمويل المشاريع متفقاً مع الشريعة الإسلامية

## «تحسين الأعمال»: تكويت الاستشاريين والخبرات التي يستعين بها صندوق المشروعات الصغيرة



إسامة الشاهين وراكان النصف ويوسف الفضالة وعمر الطبطبائي أثناء الاجتماع

ناقشت لجنة تحسين بيئة الأعمال في اجتماعها أسس التعديلات المقدمة على القانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحضور رئيس مجلس الإدارة ورئيس الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبدالله الجوعان، والمختصين بالصندوق، ومستشار الوزير فهد الزميع، وقال عضو اللجنة النائب إسامة الشاهين أنه تم الاتفاق على أن تكون هناك كفالة أساسية لحجم العمالة الوطنية والتأكد على تكويت العاملين الاستشاريين والخبرات التي يستعين بها الصندوق لتنفيذ أعماله وأن يكون تمويله للمشاريع متفق مع الشريعة الإسلامية.

بسبب تخفيض رواتبهم وعدم مساواتهم بأقرانهم كما أن خدمات الإسكان والتغذية المقدمة لهم ليست على مستوى الطموح. وأضاف أنهم يعانون خصوصاً من الدوام بنظام «الخفارات»، وعلى الحكومة إيقاف هذه المعاناة التي تهم شريحة كبيرة من المواطنين الذين يعملون بالشركات عن طريق التعاقد. وأوضح الشاهين أن القانون الخاص بالكويتيين العاملين في القطاع النفطي نص على المساواة بين من يعمل في القطاع النفطي الحكومي أو العاملين في الشركات الخاصة المتعاقد مع الحكومة لكن يتم التلاعب برواتبهم وتخفيضها بما يعادل دعم العمالة الذي يصرف لهم، وبات من الضروري إنصافهم.

وأضاف الشاهين في تصريحه للصحافيين عقب الاجتماع أنه تم بحث أسباب تأخر دعم العمالة لأصحاب المشاريع المنزلية الصغيرة والذي بلغ عددهم 900 مواطن أنتجوها لهذا النوع من التراخيص. وبين أنه قد تم 3 أشهر من دون صرف دعم العمالة والعلووة الاجتماعية لهم ولم يجدوا إلا وعوداً متكررة من جهاز دعم العمالة وهيئة القوى العاملة تبادل إلقاء المسؤولية بين الأجهزة المعنية حتى أصبحت تتأرجح كالكرة، مطالباً أن يكون هناك قرار حكومي مباشر في هذا الشأن وإنهاء المشكلة. من جانب آخر، قال الشاهين إن الموظفين الكويتيين في القطاع النفطي عن طريق الشركات الخاصة يعانون



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

## شريطة ألا تتجاوز الإجازات 3 سنوات وفقاً لضوابط «الخدمة المدنية» الصالح: سأقدم قانوناً يمنح الموظفة إجازة أمومة مدفوعة الأجر وغير محددة المدة

## لخريجي أقسام الرياضيات والإحصاء والاقتصاد الحويلة يقترح تخصيص بعثات خارجية لتوفير خبراء إكتواريين كويتيين



محمد الحويلة

إكتواري واحد لكل خمسة ملايين نسمة بينما في الدول الغربية هناك 16 إكتواري لكل مليون نسمة، لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: تخصيص عدد مناسب من البعثات الخارجية المدرجة بميزانيات جامعة الكويت وميزانيات التعليم العالي لوزارة التعليم العالي لخريجي أقسام الرياضيات والإحصاء والاقتصاد للاطلاع في هذا التخصص النادر بهدف توفير خبراء إكتواريين كويتيين، حيث إن الإكتواري طبقاً لتعريف الجمعية الدولية للاكتواريين هو مفكر متعدد المواصفات الاستراتيجية متمرس في النظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والإحصاء والاقتصاد.

قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحاً برغبة بتخصيص بعثات خارجية لخريجي أقسام الرياضيات والإحصاء والاقتصاد من جامعة الكويت للاطلاع بهدف توفير خبراء إكتواريين. وجاء في مقدمة الاقتراح برغبة ما يلي: في الوقت الذي تتناول فيه القوانين والتشريعات في الدول المتقدمة دور الإكتواري ومهامه وواجباته وخاصة لدى هيئات الرقابة في الشركات التجارية والصناعات التامينية، نجد الدول العربية ومنها الكويت لا تعطي للاكتواري ما يستحقه من اهتمام، حيث يوجد في تلك الدول

15 لسنة 1979 المشار إليه، نصها كالتالي: مادة 22 مكرراً: تستحق الموظفة المتزوجة إجازة أمومة مدفوعة الأجر غير محددة المدة عند كل حمل، على ألا تتجاوز جملة الإجازات الممنوحة طيلة خدمة الموظفة فترة الثلاث سنوات، وذلك وفق الشروط والضوابط التي يصدرها مجلس الخدمة المدنية. المادة الثانية: يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون. المادة الثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون.



خليل الصالح



لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أعلن النائب خليل الصالح عن عزمه تقديم اقتراح بقانون بإضافة مادة برقم 22 مكرراً إلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية فيما يخص إجازة الأمومة. وقال الصالح، في تصريحه بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، إن هذه المادة تنص على أن «تستحق الموظفة المتزوجة إجازة أمومة مدفوعة الأجر غير محددة المدة عند كل حمل، على ألا تتجاوز جملة الإجازات الممنوحة طيلة خدمة الموظفة فترة الثلاث سنوات، وذلك وفق الشروط والضوابط التي يصدرها مجلس الخدمة

يتم سحب الكتب غير الحاصلة على إجازة والكتب الصادر بشأنها قرار من لجنة الرقابة بالمنع من التداول داخل الكويت

## الجبري رداً على سؤال للطببائي: إحالة ملف إجازة رواية «سوبارتو» إلى التحقيق وخصم أسبوعين من راتب المخالفين

تم حذف قرار الإجازة لتلك الرواية من جهاز إدارة المطبوعات والنشر التابع لقطاع الصحافة والنشر والمطبوعات

الرواية لم يتم تداولها بالأسواق الكويتية

بالقطاع المختص بالتفتيش على المكتبات وسحب نسخ الرواية من المكتبات وتبين عدم تداول تلك الرواية بالأسواق.

ما الضوابط المعتمدة لقبول مثل هذه الأعمال التي تهدف إلى تعليم الأطفال، وهل تنطبق هذه الضوابط على هذه الرواية؟ أن الضوابط المعتمدة لدى إدارة المطبوعات والنشر التابعة لقطاع الصحافة والنشر والمطبوعات لقبول الرواية من قبل لجنة الرقابة الواردة بالفصل الثالث من القانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر، ونظراً لصدور قرار لجنة الرقابة على الكتب بمنع تداول الرواية داخل الكويت فإنه لا تنطبق تلك الضوابط على الرواية المشار إليها.

من خلاله تعديل أو حذف البيانات المسجلة عليه بمعرفة إدارة المطبوعات والنشر، وأن البيانات المسجلة عليه حالياً بشأن تلك الرواية هي كلمتي (تقرير) و(ممنوع).

هل صدرت أوامر من الوزارة بسحب هذه الرواية من الأسواق؟ يرجى تزويدي بنسخة من قرار السحب إن وجد؟ يتم سحب الكتب - غير الحاصلة على إجازة وكذا الكتب الصادر بشأنها قرار من لجنة الرقابة على الكتب بالمنع من التداول داخل دولة الكويت - بمعرفة الموظفين المختصين بقطاع الصحافة والنشر والمطبوعات دون حاجة لصدور أوامر بذلك وبشأن الرواية محل السؤال فإنه عقب سحب قرار إجازتها تم تكليف فرق التفتيش

مشرف، كتبة حسابات - أعضاء اللجنة المسماة لجنة الاستعانة - عن هذه الواقعة ونمت مجازاة كل منهم بالجزاء التأديبي المناسب (خصم أسبوعين من راتب كل منهم).

هل تم حذف هذه الرواية وإيقافها من نظام الوزارة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من كتاب مدير إدارة نظم المعلومات بحذف تلك الرواية؟ تم حذف قرار إدارة المطبوعات والنشر التابع لقطاع الصحافة والنشر والمطبوعات، وبسبب عدم لسيستم الوزارة فإنه لا يسمح بظهور صور ضوئية لإجازات الكتب الصادرة من قطاع الصحافة والنشر والمطبوعات، ولا يمكن

التداول داخل الكويت.

هل تم تداول هذه الرواية بالفعل بالأسواق الكويتية؟ النائب من خلال تقارير فرق التفتيش الميداني للمكتبات التابعة لإدارة التفتيش بقطاع الصحافة والنشر والمطبوعات أن تلك الرواية لم يتم تداولها بالأسواق الكويتية.

ما الإجراءات التي قامت بها الوزارة تجاه المسؤولين في إدارة المطبوعات والنشر الذين سمحوا بنشر هذه الرواية؟ تمت إحالة الموضوع برمته لتحقيق لبيان المنسب في إجازة الرواية، وبسبب عدم عرضها على لجنة رقابة الكتب، وأسفرت التحقيقات عن مسؤولية كل من مدير إدارة مطبعة الحكومة، ورتب أول مواد إعلامية، مساعد



محمد الجبري



د.داويد الطبطبائي

على لجنة تسمى (لجنة الاستعانة) مشكلة من ثلاثة مراقبين ومدير إدارة بطلب عرضها على لجنة رقابة الكتب، إلا أن لجنة الاستعانة قامت بإجازتها بتاريخ 2017/11/3 دون عرضها على لجنة رقابة الكتب، وتم تدارك ذلك بسحب تلك الإجازة وعرض الرواية على لجنة رقابة الكتب - والتي أصدرت قرارها بمنعها من

رداً على سؤال النائب د.داويد الطبطبائي بخصوص قيام وزارة الإعلام بتخصيص ونشر رواية تحت عنوان «سوبارتو»، جاء رد وزير الإعلام محمد الجبري كالتالي: تداولت وسائل الإعلام خبر قيام وزارة الإعلام بتخصيص ونشر رواية تحت عنوان «سوبارتو» تحتوي على مفردات وإحصاءات مخالفة للآداب العامة والتعليم الإسلامية. وعليه يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي:

هل اطلعت الوزارة على محتوى هذه الرواية المشار إليها من قبل لجنة الرقابة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى بيان أسماء لجنة الرقابة التي أشرفت على الترخيص لهذا المؤلف والسيرة الذاتية لكل منهم. نعم اطلعت الوزارة على